

قرار

الموضوع: I-link

إن الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية - إنتربول، المجتمععة في دورتها الـ 78 في سنغافورة، من 11 إلى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2009 ،

إذ تضع في اعتبارها ضرورة زيادة حجم ونوعية المعلومات المتيسرة على الصعيد الدولي بشكل مستمر فيما يخص الأشخاص المطلوبين وأنشطتهم وتقنياتهم وأساليبهم،

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة الاستمرار في هذه المهمة وضمن احترام قواعد المنظمة وحماية حقوق الأشخاص غرض التعاون الشرطي الدولي،

واقتراناً منها بأن نشر منظومة الاتصالات I-24/7 عام 2002 قد ساهم إلى حد كبير في زيادة تبادل المعلومات عبر قناة الإنتربول،

وإذ تذكر بأنه عملاً بالفقرتين (ب) و(ج) من المادة 26 من قانون الإنتربول الأساسي، فإن الأمانة العامة تعمل كمركز دولي لمكافحة جرائم القانون العام ومركز فني وإعلامي،

وإذ تذكر بالدور الحاسم الذي تؤديه المكاتب المركزية الوطنية التي تضطلع، بموجب المادة 32 من قانون الإنتربول الأساسي، بالاتصالات مع مختلف الأجهزة في البلد، ومع هيئات البلدان الأخرى التي تعمل كمكاتب مركزية وطنية ومع الأمانة العامة للمنظمة،

وإذ تدرك أن بلوغ الهدف العام المذكور أعلاه يقتضي العمل على التغيير التدريجي لمنظومة الإنتربول الحالية للمعلومات الجنائية،

وإذ تدرك ضرورة تصميم منظومة جديدة للمعلومات الشرطية تتميز بالقدرة على مواكبة نمو المنظمة وعلى معاملة حجم المعلومات المتزايد،

وإذ تضع في اعتبارها أن الأمانة العامة قد أطلقت عام 2007 مشروع I-link بهدف تعزيز القدرات التحقيقية لأعضاء المنظمة،

وإذ تسجل الأعمال المتعلقة بأثر مشروع I-link على نظام معاملة المعلومات للتعاون الشرطي الدولي وقواعد تطبيقه التي قام بها الفريق العامل المتخصص المعني بمعاملة المعلومات عملاً بالقرار AG-2008-RES-14 .

وإذ تضع في اعتبارها التقرير AG-2009-RAP-09 بشأن الموضوع الذي عرضه الفريق العامل المتخصص المعني بمعاملة المعلومات والتوصيات الأولية التي أصدرها،

وإذ تسجل مختلف المشاورات التي أجرتها الأمانة العامة، لاسيما مع البلدان الأعضاء في المنظمة ولجنة الرقابة على محفوظات الإنترنت،

وإذ تسجل التوصيات الصادرة عن الفريق العامل المعني بمعاملة المعلومات،

تلاحظ أنه بناء على هذه التوصيات، قررت الأمانة العامة ما يلي:

- مواصلة إنماء مشروع I-link بما يتماشى مع القانون الأساسي للمنظمة ونظام معاملة المعلومات للتعاون الشرطي الدولي وقواعد تطبيقه،
- حصر إمكانية تسجيل المعلومات عبر منظومة I-link بالمكاتب المركزية الوطنية وحدها طوال فترة تطوير المشروع؛
- مواصلة جهود التشاور مع المكاتب المركزية الوطنية لضمان استجابة مشروع I-link لاحتياجات البلدان الأعضاء بشكل تام،
- تركيز جهودها بصفة خاصة على المعلومات والتدريب وإسناد المستخدمين،
- إنماء آليات المراقبة الملائمة في كل مرحلة من مراحل تطوير المشروع، باعتبار تعديل أساليب تسجيل المعلومات ضمن منظومة المعلومات الشرطية؛

تتبنى القرارات التي اتخذتها الأمانة العامة؛

وتطلب من الفريق العامل المعني بمعاملة المعلومات:

- أن يقدم إليها تقريراً يتضمن استنتاجاته وتوصياته خلال الدورة الـ 79 للجمعية العامة،
- أن يقدم إليها بهذه المناسبة أية تعديلات يراها مفيدة على نظام معاملة المعلومات للتعاون الشرطي الدولي وقواعد تطبيقه.

اعتمد